

بمعنى ضرب ضرباً شديداً أو الثابت أن يشبه الضرب في المحقق بالضرب
في الماضي في تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدرية
موجود في كل واحد من المشبه والمشبّه به لكنه قد يفي كل منهما بتقدير مفاير
لتقدير الآخر فصح التشبيه لذلك وفيه أن الضرب حقيقة في كل من الضرب
في الماضي والضرب في المستقبل فكيف يتحقق استقار من لفظها
حتى يلزم الاستقار بتبعية في الفعل الأول معان الحروف كما لا يستند
المخصوص والظرفية المخصوصة والفرص المخصوصة مع ما يفرسها
عنهما أي معان كلية يعبر بها أي بدلها عن معان الحروف ابتداءً
المركب بالغاية المسافة الملاقاة لا سيما على كل الغاية هي النهاية وليس بها
ابتداءً وهذا ظهر معي قولهم أي لانتها الغاية كما ذكره التمام في التلويح واعترض
عليه بأن نهاية الشيء ما ينسب به ذلك الشيء والشيء ما ينسب بضده
فنهاية الشيء ضده فكيف يكون جنسهما بل ما تطلق على ضرب من جنسها
بينه وبين النهاية وذلك أن قوله غايته ما في الباب أن تكون الغاية في المسافة
مما نزل في المرتببتين ومثله غير غيره ونرى في هذه أي الاستدلال المطلق
والظرفية المطلقة والفرص المطلق والأما كانت حروفها بل استأقالي في غيره
للفتح وهو ضعيف إذ ربما جتمع الملازمة بأنه يجوز أن يكون المعنى الواحد
مستقلاً بالمفهومية بالنظر إلى وضع لفظه غير مستقل بالنظر إلى وضع
اللفظ ضمن معني أن يكون مشروطاً بحكم الواقع في دلالة لفظه عليه
ذلك متعلقه بخلاف اللفظ الآخر مثلاً معني الكاف الاسمية والحرفية هو
المثل لأن هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الحرفية
وهذا التضعيف مبني على من ذهب إلى وقد ربطه الفاضل المحي وعصفت معني
الحرف بوجه لا مزيد عليه وظهر به منفع التضعيف فليست فيه أه فترك
بنوع استلزام لأن الحروف تستلزم العوام الأسم كالحجج وري كعنى الحروف
لأن تقدير التشبيه في معناه أفادة في الأصول التي يصحح قدر وجه كل المعنى
بالمصدر الحرفي المتضاف أي كمتعلق الحروف من قولنا زيد في لغة كوت النعمة
ظرفاً لزيد مع أنها ليست كذلك فاستمع من اللفظ على حقيقته في الاستقار
بأن يشبه ما بين زيد والنعمة من التلبس المخصوص بالظرفية فوقع التشبيه

أولاً

أولاً في الظرفية المطلقة ثم سرب إلى الظرفية المخصوصة التي هي معني في الاستقار
اللفظ الموهوم للشيء به الفهمي وهو الظرفية المخصوصة في الشبه معني تلبس زيد
فالتلبس مستعار له والظرفية مستعار منه ولفظ في مستقار فاضل في الكلام
هذا أم قبل ولا يخفى فساده إذ لا يلزم سباق كلام المهم فانه لغير التلبس في كلام
التعليل في نفس الحروف كما لا يخفى أه فترك في قدر أي إذا كانت التشبيه
في الأولين معني المصدر وفي الثالث متعلق معناه في قدر أي اسم
وأن اللفظ كما قال في الأصل احتمال الحجاز المرسل يعني عند تكلف الاستقار
التبعية الذي لا يرضى به أحدهما غير اصطلاح مع أن في استقار النطق للدلالة
استشعاراً للخر وهو أن اضلاع المعنى لسرعة للتلف بل صفة للدلالة
فالتشبيه به دلالة لكل دلالة النطق والتلف يتحقق أن يشبه به كما والنتائج
يتحقق أن يشبه به ذلك أه ملحها بل باعتبار أن الدلالة لازمة له قدر
اشترافي أول هذا الفن أي أن اللزوم أمر لازم في جميع أفعال الحجاز استقارة
أو مختاراً من سلفاً فاعتد ذكر اللزوم وإرادة اللزوم لا يكفي في بيان العلاقة
بل لا بد من بيان أنها من أي نوع من أنواعها أه فترك أقول بحسن دقفة
بأن اللزوم المعنى في جميع أفعال الحجاز هو اللزوم بالمعنى العام لسائر العلاقات
وهذا هو الذي لا يخفى ذكره في بيان العلاقة واللزوم المحدود علاقة مخصوصة
هو اللزوم بالمعنى الخاص وهو عدم الانكفاء ويشهد لما قلنا عدمه في أفعال
العلاقات الملزومية واللازمية فاحفظه فإنه نفيس باعتبار العلاقات
المشابهة وغيره هي اللزوم أه سم ومن لا التعليل عطف عليه قوله
في نطق الكمال وقوله للدواع عطف على قوله للدلالة وقوله بعلمته الغائية
عطف على قوله بالنطق ولا يخفى أن التشبيه في لام التعليل مطلقاً لا يقدر
للدواع بعلمته فالأولي أن يقول وفي لام التعليل في نحو النقطه فاعرفه
كذا في الأصول وكتب أيضاً قوله في لام التعليل أي في استقار لام التعليل
للافاقة وقوله في لام ليس متعلقاً بتقدير لانت التشبيه المقدر ليس في الكلام
بل في متعلقها أه سم كالحجة أو لا بالحجة محبة للنقط وهو موسي
عليه الصلاة والسلام وأراد آثارها لأن محبة للنقط وهو العزوت علة
للافتقار متعلقة عليه أه فترك والتبني أي تحزه أبنا والحصول